http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1736) السنة السابعة - الأثنين (1) آذار 2010

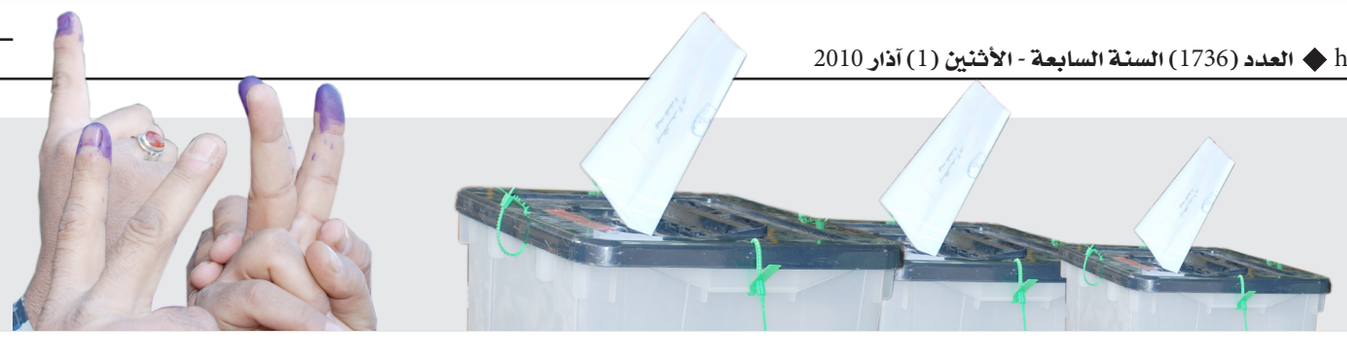

6

الطريق إلى الانتخابات

صدى الخارج

افتتاح ٣٢ مركزاً للاقتراع في سوريا و١٦ في الأردن

بغداد/ وكالات

اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن افتتاحها ٣٢ مركزا لاقتراع الناخبين في سوريا، و١٦ مركزا في الاردن.

وقال عضو مجلس المفوضين في المفوضية سعد الراوي بحسب وكالة (آكانيوز) أن المفوضية افتتحت ٣٢ مركزا انتخابيا في سوريا بواقع ١٦٧ محطة، فيما افتتحت ١٦ مركزا انتخابيا في الاردن بواقع ١٥٠ محطة، موضحا ان المفوضية قدرت اعداد الناخبين في سوريا بأكثر من ٢٠٠ الف ناخب سيسمح لهم بالاقتراع، فيما يقدر عدد الناخبين المسموح لهم في الاقتراع بدولة الاردن بأقل من ٢٠٠ الف ناخب".

وبين الراوي أن مفوضية الانتخابات لاتملك ارقاما دقيقة عن اعداد الناخبين في جميع دول الخارج، اذ ان الارقام التي تملكها هي ارقام تخمينية وليست دقيقة". ويسبق التصويت العام إجراء عملية التصويت الخاص في الرابع من الشهر المقبل الذي يشمل نحو١٠٠ ألف عراقي من العسكريين وقوى الأمن الداخلي في الجيش والشرطة والمحتجزين في السجون الذين لم يحكم عليهم بعد والمحتجزين المحكوم عليهم بأقل من خمس سنوات والمرضى في المستشفيات التي يزيد عدد الأسرة فيها على ١٠٠ سرير والموظفين العاملين في المستشفيات والعاملين في المؤسسات الحكومية في المنطقة الدولية في بغداد الذين سيعملون يوم الانتخابات فيما ستجرى الانتخابات للعراقيين في الخارج على مدى ثلاثة أيام متتالية تسبق عملية التصويت العام في السابع من الشهر المقبل.

اقتراحات نيابية تسبق يوم التصويت

برلمانيون يبدون قلقهم من تصاعد الخروقات الانتخابية

بغداد/ وكالات

مع تصاعد موجة الاغتيالات التي طالت بعض السياسيين المرشحين للانتخابات المقبلة في بغداد وبعض المحافظات والعبث بصورهم ودعاياتهم الانتخابية، طالب برلمانيون مرشحون للانتخابات المفوضية واللجنة الامنية باتخاذ اجراءات سريعة لحمايتهم، فيما رأى اخرون ان على المرشح ان يتخلى عن اية جنسية أخرى يحملها غير العراقية، الى ذلك طالب البعض المفوضية ،واللجنة الامنية العليا الى ايجاد السبل اللازمة لتأمين وصول المواطنين الى مراكز الاقتراع يوم التصويت خاصة بالنسبة للمناطق الريفية. حيث دعا النائب عن الائتلاف الوطني العراقي كريم اليعقوبي الى ان يتخلى المرشح للانتخابات البرلمانية عن اية جنسية أخرى يحملها غير العراقية، وان يعلن ذلك امام ناخبيه ويتعهد اليهم بذلك.

وقال اليعقوبي بحسب وكالة (إيبا) امس: ان من حق كل عراقي ان يحصل على اي جنسية أخرى ولكن عندما يقرر انٍ يخدم بلاده ويعيش معهم ويتبوأ موقعاً امنياً او سيادياً مثل عضو في مجلس النواب يجب ان يكون ولاؤه خالصا للعراق وليس لديه اي ارتباطات مع اي دولة او يحمل اي امتيازات اخرى من اي دولة، مشيرا الى ان الجنسية المكتسبة تربط حاملها ولو بمقدار من الولاء والعهد لمن منحها له ، منوها الى ان المواطن وعى هذه الحالة ولم ولن يتكرر ما حصل في الدورة البرلمانية السابقة.

وتابع: التقديرات بينت ان اكثرمن ٨٠٪ من اعضاء البرلمان والحكومة وأصحاب المناصب الامنية والسيادية هم ممن يحملون الجنسية الأخرى، فلم يتحقق للمواطن الأمن والاستقرار ولم تقدم له الخدمات واذا ما تعرض البلد الى اي اعتداء اوتدهور اوخلل فان المسؤول صاحب الجنسية الاخرى سيكون اول من يغادر البلد لينجو بنفسه ومن معه، مبينا ان الذي لا يحمل سوى الجنسية العراقية فسيبقى ولا يغادر ويعمل ويدافع بكل ما أوتي من قوة وإرادة لإنقاذ العراق واستقراره ،فهو بيته وليس لديه مكان آخر يلجأ اليه، داعيا الناخب الى مراجعة هذا الامر والتدقيق فيه قبل ان يعزم على اختيار مرشحه.

فيما اكد النائب المستقل وائل عبد اللطيف ان الخروقات الانتخابية خلال الفترة الاخيرة خرجت عن الاخلاق وبدات تاخذ طابعا تسقيطيا دمويا لايصب في المصلحة العامة للبلاد.

وقال عبد اللطيف بحسب وكالة (إيبا): موجة الاغتيالات التي طالت بعض الشخصيات والخروقات بدأت تأخذ ايضا طابع تمزيق الصور ورشها بالزيوت، مؤكدا ان الخروقات الانتخابية انتهكت حرمة الدولة واموالها من خلال البوسترات الكبيرة والتي تملأ شوارع لتغطية الدعاية الانتخابية "متسائلا " من اين لهذه الكتل والشخصيات المرشحة الاموال الكافية لدعايتها؟

وطالب المفوضية وهيئة النزاهة والرقابة الشعبية ووسائل الاعلام المختلفة " بان تمارس دورها في ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية".

وفي سياق متصل طالب النائب المستقل حسين الفلوجي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،واللجنة الامنية العليا بايجاد السبل اللازمة لتأمين وصول المواطنين الى مراكز الاقتراع يوم التصويت خاصة بالنسبة للمناطق الريفية.

وقال الفلوجي بحسب وكالة (إيبا): ان العديد من سكنة المناطق الريفية ابدوا عدم استعدادهم للمشاركة في الانتخابات بسبب صعوبة الوصول الى المراكز الانتخابية ،الامر الذي يتطلب ايجاد السبل اللازمة لتسهيل وصولهم وضمان مشاركتهم في الانتخابات، مشيرا الى ان الجهات المختصة مطالبة الان بطمأنة الناس بأن هناك وسائل نقل متاحة لهم لايصالهم من مناطق سكناهم البعيدة الى مراكز الاقتراع، مشددا على ضرورة ان يكون هناك الاهتمام الكافي وتسهيل الفرصة لكل عراقي للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

دعايات انتخابية في احدى ساحات بغداد

آراء في تحالفات الانتخابات المقبلة

بغداد / الوكالات

قد تكون الانتخابات البرلمانية التي يجريها العراق في السابع من اذار لحظة حاسمة للبلاد حيث تحاول الخروج من عقود من التراجع الاقتصادي والدكتاتورية والحرب.

وعلى الرغم من انخفاض وتيرة العنف على مدى العامين الاخيرين لا يزال العراق مكانا خطرا يشهد تفجيرات يومية تستهدف قوات الامن والمواطنين العاديين على حد سواء كما يشن المقاتلون من تنظيم القاعدة هجمات مدمرة.

وحقق ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزراء نوري المالكي مكاسب انتخابية في انتخابات مجالس المحافظات العام الماضي مستخدما رسالة تقوم على حفظ القانون والنظام لكسب أصوات العراقيين القلقين من التسييس الطائفي.

ويأمل في أن يحقق برنامج مماثل نفس النجاح في الانتخابات البرلمانية التي تجري في السابع من آذار.

في حين ان موقف المالكي ضعف بسبب التفجيرات الكبيرة التي وقعت منذ اب وعلى الرغم من جهود حلفائه السابقين الذين عقدوا العزم على هزيمته فانه لا يزال يمسك ببعض الاوراق القوية.

واذا خرج ائتلاف دولة القانون قويا فمن المرجح أن يحاول ائتلاف المالكي التحالف مع الائتلاف الوطني العراقي -منافسه الرئيسي- لكسب أصوات الناخبين على أن يطالب برئاسة الوزراء للمالكي للمرة الثانية.

واذا فعل هذا فربما يدق اسفينا بين عنصري التحالف الرئيسيين وهما المجلس الاعلى الاسلامي العراقي والتيار الصدري بزعامة رجل الدين مقتدى الصدر لان الصدريين يقولون انهم يعارضون برامج المالكي. وفي هذه الحالة قد يسعى المالكي والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي الى التحالف مع أحزاب أصغر مثل جبهة التوافق.

وفي نقل موجز لاراء بعض المحللين السياسيين قال جوست هيلترمان نائب مدير قسم الشرق الاوسط بالمجموعة الدولية لمعالجة الازمات «هناك الكثير من البراجماتية في السياسة العراقية. المسألة برمتها تتعلق بالمساومة. اي تحالف محتمل.

لتلوين قوائمهم

مرشحون يرون أن أحزاباً إسلامية تستقطب المرشحات العلمانيات

بغداد / وكالات

في الوقت الذي كانت تظهر فيه المرأة العلمانية في صف آخر مع الكتل الليبرالية والقومية وهي تتبادل الاحاديث مع زملائها وتناقش امورا تعدها الاسلاميات بعيدة عن اهتماماتهن، لكن انعكاس الصورة في الانتخابات الحالية وظهور نساء علمانيات في الائتلافات التي شكلتها الاحزاب الدينية ،سيدفع باتجاه تصورات ذهنية مختلفة عن شكل الكتل وطبيعة نسائها بعدما كسرت قاعدة التحفظ، وفي غضون ذلك قال مرشح من التيار الاسلامي الديمقراطي حسين العادلي: ان الاحزاب الدينية اقدمت على استقطاب النساء الليبراليات للحفاظ على السلطة ، وتحسين صورتها امام الرأي العام .

واضاف العادلي بحسب وكالة (آكانيوز) امس: ان تلك الاحزاب تحاول ان تصبح مركزا لاستقطاب اكثر من لون سياسي،لاعطاء صورة تشير من خلالها انها احزاب عابرة للقارات الايديولوجية، مؤكدا وجود شخصيات نسوية ليبرالية في القوائم الاسلامية دليل واضح على عدم وجود تيار ليبرالي حقيقي في العراق،وعلى الهيمنة القومية والدينية على السلطة في البلاد.

فيما اكدت النائبة عن القائمة العراقية والمرشحة عالية نصيف اهمية اتجاه المرشحات نحو القوائم ذات المبادئ الانسانية التي يتطابق برنامجها السياسي مع البرنامج الشخصي للمرشحة، مبينة ان انضمام بعض المرشحات العلمانيات الى القوائم الاسلامية بالظاهرة غير الصحية.

واضافت نصيف: ان المرشحات العلمانيات يتبنين مبدأ فصل الدين عن الدولة الامر الذي لايمنحن القدرة على تنفيذ برامجهن في ظل انصهارهن ضمن قوائم دينية متشددة، مضيفا ان لجوء بعض المرشحات الى الانضمام الى تلك القوائم جاء نتيجة رغبة الشارع في تغيير طبيعة القوائم ذات النهج المتشدد فبدا الامر وكانه عملية ترقيع نحو المدنية.

وفي ظاهرة ملفتة للانتباه بدأت بعض الاحزاب الاسلامية بالترويج لمرشحات علمانيات فاجأت صورهن المعلقة على تقاطعات الطرق الاهالي مثلما فاجأت بعض المتشددين الذين يرفضون ترشيحهن مع الاحزاب الاسلامية.

شرطة بغداد تؤكد جاهزيتها لحماية مراكز الانتخاب الخاص

بغداد/ وكالات

أكد مدير عام شرطة محافظة بغداد اللواء الحقوقي علي عدنان يونس ان القوى الأمنية جاهزة لحماية المراكز الانتخابية في الاقتراع الخاص يوم الرابع من آذار المقبل.

وقال يونس بحسب راديو (سوا) خلال ندوة تثقيفية أقامتها قيادة شرطة بغداد لتوعية قوى الأمن الداخلي حول أهم آليات التصويت الخاص ان جاهزية القوى الأمنية لحماية المراكز الانتخابية في الاقتراع الخاص يوم الرابع من آذار المقبل يشمل نزلاء السجون والراقدين في المستشفيات فضلا عن منتسبي الأجهزة الأمنية.

وبين أن المعوقات التي واجهت القوات الأمنية في الانتخابات السابقة وضعت لها خطة خاصة لمعالجتها، بإجراء حظر في بعض المناطق فضلا عن بعض المناورات، مضيفا: القوات الأمنية ستغطي جميع مراكز الاقتراع وستكون هناك مساعدة أمنية من الجانب الأميركي في حال الحاجة لها.

يذكر ان اللجنة العليا لأمن الانتخابات أعلنت استكمالها جميع الإجراءات المتعلقة بحماية المراكز الانتخابية أثناء وبعد إجراء الانتخابات التشريعية العامة في السابع من آذار المقبل.

المفوضية تتفاءل بارتفاع نسبة مشاركة المراقبين

بغداد/ وكالات

أعرب عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كريم التميمي عن تفاؤله بارتفاع نسبة مشاركة المراقبين، مشيرا إلى الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في العراق.

وأوضح التميمي بحسب راديو (سوا) أن هناك تفاعلاً كبيراً مع الحملات الإعلامية التي تقوم بها المفوضية للانتخابات، مبينا إن عدد المراقبين المحليين والدوليين الذين تم تسجيلهم من قبل المفوضية يفوق الـ ٣٥٠ مراقبا، مضيفا انه تم اعتماد نحو ٥٠٠ إعلامي محلي ودولي.

ملف يضم ٥٢٠٢٦ ناخباً من العائدين مازال مغلقاً في كركوك.. ومناظرة انتخابية في البصرة

محافظات/ وكالات

صرح مصدر مسؤول في مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في محافظة كركوك بان ملف (٥٢٠٢٦) ناخباً في المحافظة ما يزال مغلقاً حيث ان اغلبهم من المرحلين العائدين.

واشار المصدر بحسب وكالة انباء الإعلام العراقي الى ان الوقت يكاد يكون محرجاً لانٍ الانتخابات على الابواب وهذا ما يتطلب حلاً عاجلاً وسريعاً، مطالبا بضرورة فتح مركز انتخابي لهم لعدم اضاعة حقوقهم في المشاركة بالانتخابات المقبلة.

وفي السياق ذاته كشف مصدر في المفوضية عن وصول المواد الخاصة باقتراع الناخبين إلى المحافظة وتم وضعها في مخازن خاصة بالمفوضية، بحسب مدير شعبة الاتصال الجماهيري فيها.

واوضح المصدر ان جميع المواد اللوجستية الخاصة باقتراع الناخبين وصلت الى مخازن المفوضية، وان المواد تضمنت صناديق الاقتراع ومنصات التصويت وأوراق الاقتراع وغيرها من المستلزمات التي تحتاجها المراكز الانتخابية يوم الاقتراع، مضيفا ان المفوضية ستجهز المراكز الانتخابية، البالغة ٢٩٩ مركزا منتشرة في كركوك والاقضية والنواحي التابعة لها، بجميع المواد قبل يوم من بدء عملية الاقتراع.

وفي البصرة نظمت إحدى منظمات المجتمع المدني مناظرة انتخابية بين عدد من المرشحين بمشاركة العشرات من المواطنين وهي البادرة من نوعها في المحافظة.

وقال احد المشاركين في المناظرة المرشح عن قائمة التوافق جمال خزعل بحسب راديو (سوا) ان احتدام النقاش بين المرشحين والناخبين في أثناء المناظرة التي أقامتها منظمة "مبادرون" عبر عن طبيعة الحوار السياسي الساخن في المرحلة الراهنة، مضيفا ان المناظرة قدمت صورة واضحة للناخب عن نوعية المرشحين للبرلمان والمستوى الثقافي لكل واحد منهم"، لافتا إلى أن مثل هذه المناظرات " تعطي صورة واضحة للناخب وتعينه على الاختيار الصحيح.

من جهتها أعربت المرشحة عن قائمة اتحاد الشعب فايلوت أكرم عن اعتقادها بأن تعميم هذه التجربة سوف يسهم في تطوير وإنضاج الديمقراطية، مضيفة أن ما يميز المناظرة هو احترام الوقت وإلزام المتحدثين بالصمت والإصغاء إلى الآخرين بعد انتهاء الوقت المخصص لهم، فيما اعربوا المواطنون الذين شاركوا في المناظرة الانتخابية عن ترحيبهم بهذه الخطوة.

اما في ذي قار فقد اعلن مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فيها عن تسلم سجل الناخبين الخاص بقوات الشرطة والجيش في المحافظة والذي يضم ١٧٧٠٠٠ ناخبا من منتسبي القوات.

وقال مدير العلاقات والاعلام في مكتب المفوضية في المحافظة قاسم شويل في تصريح خص به (المدى) انه تم استلام سجل الناخبين الخاص بقوات الامن والجيش في المحافظة، مبينا ان مكتب المفوضية فاتح مديرية شرطة المحافظة ومقر الفرقة العاشرة في المحافظة وادارة السجن الاصلاحي والمستشفى العام في الناصرية وهي الجهات المشمولة بالتصويت الخاص في ذي قار بشأن مراكز الاقتراع الخاص.

واشار شويل الى انه تم تحديد ٢٠ مركز اقتراع للمشمولين بالتصويت الخاص من منتسبي الدوائر المذكورة وبواقع ١٣ مركزا لقوات الشرطة والجيش و٧ مراكز للراقدين في المستشفيات ونزلاء السجن الاصلاحي ممن تقل احكامهم عن خمس سنوات حبس، حيث من المقرر ان تجري عملية التصويت الخاص في الرابع من اذار وتستمر ليوم واحد.

ويتنافس ٢١ كيانا سياسيا بواقع ٣١٣ مرشحا على المقاعد البرلمانية المخصصة لمحافظة ذي قار والبالغة ١٨ مقعدا. حيث من المتوقع ان يشارك نحو مليون ناخب في الانتخابات البرلمانية.

يذكر ان مكتب المفوضية في المحافظة حدد ٤١٤ مركز اقتراع بواقع ٢٥٧٠ محطة انتخابية لاستقبال الناخبين في عموم المحافظة، حيث يشرف اكثر من ١٧ الف موظف من التربويين والمحامين والخريجين على عملية الاقتراع العام في المراكز الانتخابية التي تتوزع على ٢٠ وحدة ادارية تابعة للمحافظة.

وفي نينوى اعلن مديرو مراكز انتخابية في قضاء مخمور التابع للمحافظة عن انطلاق ورشة عمل تدريبية بمشاركة ٣٠٠ من مديري وموظفي المحطات الانتخابية.

وقال مدير احد المراكز الانتخابية في القضاء فرصت احمد بحسب وكالة (آكانيوز) امس ان ورشة عمل انطلقت امس في قضاء مخمور لموظفي المفوضية من المستوى الرابع، مضيفاً ان ورشة العمل تتركز حول تقديم ارشادات لمديري المحطات الانتخابية وموظفيهم في تنظيم عملية التصويت وتنظيم الاستمارات الخاصة بذلك.

واكد احمد ان هناك نحو ١١٤ موظفا يشاركون في هذه الورشة تابعون لمركز انتخابي واحد من ضمن ٣ مراكز انتخابية في مركز القضاء.

من جهة اخرى قال مدير المركز رقم واحد في القضاء يوسف مخموري ان عدد الناخبين في مركز القضاء، وبحسب عدد المحطات الانتخابية، لا يقل عن ٣٥ الف ناخب، فضلا عن الناخبين في النواحي التابعة للقضاء والذين لاتتوفر احصاءات دقيقة بشأنهم، مبينا ان ٨ مراكز للتصويت العام في ومركز للتصويت الخاص، ومثله للمهجرين، مضيفا ان هناك ٧ مراكز انتخابية (للتحرك السكاني) ويشمل التصويت الخاص المشروط للنازحين المشمولين بالمادة ١٤٠ والمهجرين من بعض المحافظات الذين سكنوا محافظة نينوى".

وفيما يخص وصول اوراق الاقتراع وبقية المستلزمات، قال مخموري لم يصل أي شيء، اذ ان هذه الفترة مخصصة للتدريب وسنستلم المواد قبل الانتخابات بيوم واحد، خشية من التزوير.

انتخبوا وغيّروا ..

٤ أو ٢٠٪

عامر القيسي

مع اقتراب العد التنازلي لنقطة انطلاق ساعة الاقتراع تسخن الاجواء الانتخابية وتتصاعد حمى الاتهامات التي وصلت للاسف الى حدود ما كان ينبغي ان تصل اليها ، لقد سجلنا خروقات كثيرة متنوعة ومبتكرة وسمعنا من سياسيين ان لاعلاقة لهم بهذه الخروقات ، ومن باب النوايا الحسنة صدقناهم ، ولكن كيف نستطيع ان لانصدق التصريحات صورة وصوتا وهي تكيل الاتهامات لهذه الجهة او تلك لهذا الكيان السياسي او ذاك؟

ولا نجانب الحقيقة اذا قلنا ان معظم الاطراف السياسية المشتركة في العملية السياسية مارست هذا الفعل وهي الجهات التي يأمل المواطنون منها ان تقيم دولة الدستور واحترام القانون، وحتى الجهل بالقانون الانتخابي أو ضعف التجربة الديمقراطية العراقية ، لايمكن اعتبارهما مبررات لممارسات خرق القوانين الانتخابية . ولكي نكون موضوعيين فان الخروقات العراقية ليست امتيازا لنا أو ماركة مسجلة باسم تجربتنا ، فتجارب العالم الديمقراطي بما في ذلك العالم العريق بمثل هذه الممارسات تشهد انتخاباته ممارسات مثل التي نستهجنها نحن ، ومثل هذه الحقائق لاينبغي لها ان تسوّق لنا ممارساتنا باعتبارها ذيلا للعبة الديمقراطية ، نحن صراحة نتمنى ، وفي بعض التمني مذلة ! ان نوجه رسالة حقيقية للعالم عن قدرتنا على ان نقدم الافضل.

الذي نخشاه ليست هذه الخروقات وان كنّا لانقبل بها ، الذي نخشاه حقيقة ، هو خروقات يوم الاقتراع وما يمكن ان يحصل فيه من تزوير لارادة الناخب العراقي ، وهذه الخشية أو المخاوف والهواجس ليست وليدة الخيال أو الافتعال ، فلدينا ، والحمد لله ، حصيلة جيدة من الممارسات الديمقراطية شوهت نصاعتها الكثير من الخروقات بما في ذلك التزوير بأشكاله المتعددة ، وان لم يكن قد غيّر جوهريا من نتائج الانتخابات سوى على مستوى الانتخابات النيابية أو انتخابات مجالس المحافظات، وهي خروقات لانريد لها ان تتكرر في هذه الانتخابات التي يصفها الجميع بما في ذلك الاعداء بأنها انتخابات مصيرية وستحدد مستقبل العراق القادم ان لم يكن مستقبل المنطقة بلا مبالغة سياسية!

أحد قادة الكتل السياسية يقول لنا: ان نسب التزوير المقبولة عالميا والتي لاتؤثر على نتائج الانتخابات هي ٤٪ ويعتقد ان هذه النسبة مقبولة في دول عريقة الديمقراطية ومستقرة في مختلف أوجه الحياة ، وعلى هذا القياس فان المقبول لدينا اتساقا مع ظروفنا الخاصة المعروفة للقاصي والداني، حسب وجهة نظره، من ١٠٪ الى ٢٠٪ . وبقدر منطقية مثل هذا الكلام ، وهو منشور لدينا في عدد اليوم في صفحة تحقيقات ، فانني وبشكل شخصي اجدني مختلفا مع صاحب هذه " النظرية " لان النسب مطاطة والـ ٢٠٪ يمكن ان تكون ٢٥٪ من باب تمشية الامور وعدم اثارة المشكلات ، وربما تتصاعد هذه النسبة تحت شعار " بعدنه صغار " انا اقترح ان نخفض نسبة الـ ٤٪ الى ٢٪ بالرغم من من عدم منطقية اقتراحي المبني على الرغبات وعليه فاني ساقبل بالـ ٤٪ وسأرفض ان تكون اربعة وربع .. مع تحياتي.